1. مفهوم تقييم الأداء في البنك التجاري

اتفقت معظم التعريفات لتقييم الأداء في البنوك التجارية على أنه الوظيفة الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج أنها تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة.

ويختلف تقييم الأداء في البنوك التجارية بحسب المستوى الذي يتم فيه التقييم بأدائها وتتمثل هذه المستويات أساسا في:

- **المستوى القومي:** وفي هذا المستوى يظهر دور البنوك التجارية في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاقتصاد القومي، باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع .
- **المستوى القطاعي:** يتضمن هذا المستوى الجهاز المصرفي بأكمله وعلى رأسه البنك المركزي، ويتم تقييم أداء البنوك التجارية في هذا المستوى من ناحية تناسق قرارات السلطات النقدية القائمة على أمور هذه البنوك والسياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي.
- **مستوى البنك التجاري في حد ذاته:** وفيه تركز الإدارة البنكية على تحقيق الأهداف المخططة و المرسومة لها، من تنظيم للربحية وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة، حيث تضع البنوك عدة مؤشرات أو نسب مالية تكون صالحة لتقييم أدائها، وتمكن هذه المؤشرات إلى حد كبير من التعبير على المستويات الثلاثة السابقة.

2. تعريف تقييم الأداء البنكي:

وتجدر الإشارة إلى أن الأداء هو المقابل للكلمة الانكليزية Performance والتي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ التنظيم أهدافه، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه قاموس (world Encyclopedic dictionary) أي إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز .ومما سبق، يمكن عرض التعاريف التالية:

يعرف (Eccles) الأداء بأنه: "انعكاس لقدرة منظمة الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها". أما (Wiersema & Robins) فيعرفاه بأنه: "قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها طويلة الأمد"، من خلال التعريفين السابقين نلاحظ أنه تم وصف الأداء بأنه النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها، أما (Bromiley & Miller) فيوضح أن الأداء هو: "الأداء محصلة قدرة المنظمة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فالأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"، أي أن هذا التعريف يستند إلى منطلقات النظرة المستندة إلى الموارد .ومن وجهة نظر (Wright) فإن الأداء يمثل النتائج المرغوب أو المر اد تحقيقها و الوصول إليها من قبل المنظمة، مرتكزا فقط على الجوانب الإيجابية لنتائج الأداء، و مفترضا قدرة المنظمة على تحقيق مستوى عال لأدائها، وبما أنه ينظر إلى الأداء على أنه النتيجة لمختلف الأنشطة

والأعمال التي تمارسها المنظمة، فإن قياسه يتحدد نسبة للعوامل المؤثرة فيه و مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلاله.

كما عرف(Pearce & Zahar) الأداء أنه: "النتائج المتحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية –على اختلاف أنواعها– والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المنظمة في تحقيق أهدافها"، أي أن هذا التعريف ركز على البعد البيئي الداخلي والخارجي للمنظمة، ومدى قدرا على تكييف عناصر ذلك البعد لتعزيز أنشطتها باتجاه تحقيق أهدافها.

الفعالية: تمثل الفعالية المفهوم الأوسع و الأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء 4المالي وغير المال

- **الفعالية** على: "قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المخططة، وتقاس بقدرا على بلوغ النتائج مقارنة مع ما ترغب في تحقيقه بموجب الخطة الموضوعة، وبذلك فإن الفعالية تتحدث عن كمية المخرجات النهائية دون النظر إلى كمية الموارد المستخدمة في تحقيقها.
- **الكفاءة:** يمثل مفهوم كفاءة المنظمة معيار الرشد في استخدام الموارد بشقيها الملموسة وغير الملموسة، حيث إن المنظمة الهادفة للنمو والتطور لابد وأن تؤمن إمكانية استمرار تدفق مواردها لكي تعمل بشكل فاعل ومستمر.

3. أهمية تقييم الأداء:

لتقييم الأداء مقاصد كثيرة نذكر منها :

- التحقق من تنفيذ الأهداف الرقمية القياسية التي تضمنتها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد لها؛
- الرقابة على كفاءة الأداء من تنفيذ البنك لأهدافه، وممارسة أعماله المختلفة بكفاءة مختلفة، وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام ممكن؛
- تقييم النتائج ويعني ذلك الكشف عن التطورات والاتجاهات التي أسفر عنها أداء البنك الفعلي، ومدى انسجامها مع الاتجاهات المستهدفة، مع التعرف على نواحي القصور في ا لأداء وبيان أسبابه وتحديد المسؤولين عنه، بما يمكن من تصحيح هذه الأخطاء مستقبلا.

4. النسب المالية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تختلف مؤشرات قياس الأداء باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، و كون عملية تقيم أداء المصرف عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك و جميع الجهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج ، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء المصارف، منها النماذج القائمة على التحليل المالي و أهمها نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، و ظهرت نماذج حديثة مثل نظام (CAMELS) لترتيب المصارف من حيث الأداء، كما تم في الفترة الحالية استخدام مؤشر جديد للقياس كبديل عن مؤشر(ROE) هو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

1.4. نسب الربحية:

- **نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)**

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل دافيد كول على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972، و الذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية و المخاطرة، انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية، المتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، وتستخدم هذه النسبة كأساس لتحليل ربحية البنك التجاري، وزادت أهميته لارتباطه بنسب أخرى تخص الربحية، هي نسبة العائد على الأصول والرافعة المالية (مضاعف الملكية).

بدأ استخدام هذا النموذج لقياس الأداء في المؤسّسات الاقتصادية في عشرينات القرن الماضي، حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه من نسبتين تعبر النسبة الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها و هي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، واستخدم هذا النموذج من طرف شركة جينيرال إليكتريك الأمريكية.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس النسبة المئوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما تمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، وزيادة الأرباح المحتجزة وهذا في حالة زيادة الأرباح.

ويوضح العائد على الأصول**Return On Assets (ROA)** علاقة ربح الشركة بإجمالي أصولها،[1] ويعتبر العائد على الأصول في المؤسسات المصرفية من مؤشّرات الأداء التشغيلي في رصد مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الأرباح، حيث يعتبر مؤشرا على مدى ربحية بنك بالنسبة لمجموع أصوله، ويشار إليه كذلك بالعائد على الاستثمار **(Return on Investment)**.

يعتمد بشكل كبير على نوع البنك و حجم الأصول المستخدمة في الإنتاج، وبالتالي فهو يُستخدم للمقارنة بين البنوك المماثلة، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول. و حيث أن أصول البنك تتشكل من مجموع المطلوبات ورأس المال، و أن هذه الأموال تستخدم في تمويل نشاطات البنك فإن معدل العائد على الأصول يقيس قدرة البنك على استثمار الأصول التي يمتلكها، وذلك من خلال بيان كفاءة استخدام أصول البنك المستثمرة، لتحقيق عائد مناسب يبرر التكاليف الخاصة بالاستثمار في هذه الموجودات. و يمكن حساب نسبة العائد على الأصول على مؤشرين نوضحهما كما يلي:

[1] وتسمى أيضا العائد على متوسط الأصول Return On Average Assets وتسمى أيضا العائد على إجمالي الأصول Return On Total Assets

- **نسبة الربح الصافي**

تشير هذه النسبة في البنوك عادة إلى صافي الأرباح المحققة من طرف البنك نسبة إلى رقم أعماله أو إيراداته، هذه الأخيرة يعبر عنها في المؤسسات المصرفية بالناتج الصافي للبنك **PNB**.

ويرمز لهذا المؤشر بـ PM وتعبر عن مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال حصيلة الإيرادات المحققة.

$$\textbf{صافي الربح الصافي} = \textbf{PM} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{صافي الفوائد المحصلة}} = \frac{\textbf{RN}}{\textbf{PNB}}$$

حيث RN هي النتيجة الصافية للبنك و هو صافي دخل البنك أو مجموع الإيرادات.

ويكشف هذا المؤشر عادة مقدرة إدارة البنك على إدارة التكاليف وتوليد الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل لموارده في جانب الخصوم والمتمثلة أساسا في ودائع المدخرين.

وإنّ ارتفاع هذا المؤشر دليل على مدى مقدرة البنك على توليد الأرباح، وهو ما يعني أنّ البنك يحقّق المبدأ الأول للعمل المصرفي وهو الربحية.

- **معدل دوران الموجودات**

في المؤسسات المصرفية، يشير معدّل دوران الموجودات AU إلى قيمة الإيرادات أو الناتج الصافي للبنوك على قيمة أصوله، ويستخدم لمعرفة كفاءة البنك في إدارة أصوله لتحصيل الإيرادات.

$$\textbf{معدل دوران الموجودات} = \textbf{AU} = \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الموجودات}} = \frac{\textbf{PNB}}{\textbf{TB}}$$

حيث تشير TB إلى إجمالي أصول البنك أو إجمالي الميزانية

إن الارتفاع في هذا المعدّل يشير إلى كفاءة البنك في خلق الإيرادات من خلال إدارة الأصول وحسن استخدامها، وعلى العكس فإن انخفاضه يعني عدم الاستثمار الأمثل لموارد البنك، ويختلف هذا المعدّل في المجال المصرفي عنه في باقي المؤسسات الاقتصادية، حيث يندرج عنصر المخاطرة بشكل كبير هنا خاصة ما يسمى بمخاطر التحوّل Risques de transformation، وهنا نسجل نوعين من المخاطر يمكن أن تهدّد نشاط البنك:

- **خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات:** وذلك حين يقدّم البنك قروض طويلة الأجل في جانب الأصول اعتمادا على ودائع قصيرة الأجل في جانب الخصوم.
- **خطر ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة:** وذلك عند منح البنك تمويلات قصيرة الأجل اعتمادا على ودائع طويلة الأجل.

وعليه فنموذج العائد على الأصول يتكون من مؤشري إدارة الربحية وكفاءة إدارة الأصول بالشكل التالي:

$$ROA = PM \times AU$$

$$\mathbf{ROA} = \frac{\mathbf{RN}}{\mathbf{PNB}} \times \frac{\mathbf{PNB}}{\mathbf{TB}}$$

حيث:

ROA: معدل العائد على الأصول، RN: صافي دخل البنك أو النتيجة الصافية، PNB: الناتج الصافي للبنك أو مجموع الإيرادات، TB: هي مجموع الأصول معبر عنها بإجمالي ميزانية البنك.

يأتي نموذج العائد على حقوق الملكية ضمن أهمّ النماذج التي تُعنى بقياس الأداء، في المؤسسات الاقتصادية عموما، وفي المؤسسات المصرفية على وجه الخصوص. نموذج العائد على حقوق الملكية والذّي وضعته الشركة الأمريكية **Dupont Corporation** سنة 1920، وطوّر بعد ذلك بدءً من السبعينات أين سمّي بنموذج Dupont، يهتمّ بالقياس الدّقيق للعائد على حقوق الملكية وفق ثلاث مؤشّرات، وذلك للقصور الذي يظهر إذا ما تمّ حساب هذا المعدّل وفق العادلة الكلاسيكية للعائد على الأصول.

- **مؤشّر الرّفع المالي**

ويتم قياس الأداء وفق هذا النموذج من خلال اشتقاقه من ثلاث نسب:

النسبة الأولى عن كفاءة البنك بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى الناتج الصافي للبنك، فيما تعبر النسبة الثانية عن كفاءة البنك في استخدام الأصول وهي نسبة الناتج الصافي للبنك إلى إجمالي الأصول، النسبة الثالثة وهي نسبة الرّفع المالي، وهي نسبة إجمالي ميزانية البنك إلى حقوق الملكية.

$$\mathbf{ROE} = \frac{\mathbf{RN}}{\mathbf{PNB}} \times \frac{\mathbf{PNB}}{\mathbf{TB}} \times \frac{\mathbf{TB}}{\mathbf{FP}}$$

$$\mathbf{ROE} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{أموال الملكية}} = \frac{\text{الموجودات}}{\text{حقوق الملكية}} \times \frac{\text{رقم الاعمال}}{\text{الموجودات}} \times \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{صافي الفوائد المحصلة}}$$

حيث تشير FP إلى حقوق الملكية.

وتعبّر نسبة الرّفع المالي EM على تكوين هيكل رأس مال البنك، حيث تشير إلى مستوى القروض الرأسمالية في هيكل رأس المال.

تُعتبر هذه النسب من أكثر أدوات المراقبة أهمية، و تساعد في تقييم الهيكل التمويلي للبنك في تاريخ مُحدَّد، من حيثُ درجة اعتماده على مصادر التمويل خارجية كانت أو داخلية. و بشكل عام نرى أنّه كلّما انخفض اعتماد البنك على القروض لتمويل أصولها، كان أقل تعرضاً للمخاطر بأنواعها، لأن خدمة القروض، والفوائد المترتبة عليها، تؤدّي إلى استنزاف موارد البنك من سيولة نقدية لازمة لتمويل السحوبات اليومية وعمليات الإقراض. لذلك فكلّما قلّت نسبة الديون في هيكل رأس المال، فإنّ هذا قد يكون مؤشراً جيداً على وضع البنك

من حيثُ السيولة النقدية. وكلّما ارتفعت درجة الرافعة المالية كلّما ارتفعت الأرباح، وبما أن الفائدة عادةً ما تكون تكاليف ثابتة، فإن الرافعة المالية تعمل على زيادة العائد و ربح الأسهم.

غير أنّ الرّفع المالي سلاح ذو حدّين في يد مدراء البنوك، حيث أنّ الاعتماد على أموال الغير في تمويل الأصول يمكن أن يزيد من الأرباح المتوقعة إذا ستطاع البنك استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة أموال الاقتراض، وإلاّ فإنّ الرافعة المالية ستؤثّر سلبا على العوائد.

وعلى العموم يمكن القول أنّ نموذج العائد على حقوق الملكية، وبإدراجه لمؤشّر الرّفع المالي، فهو يحاول التفصيل في مصدر هوامش الرّبح المحقّقة نسبة إلى الأصول، بمعنى تحديد مدى مردودية الأصول من جهة، ومن جهة مردودية حقوق الملكية أو الدّيون.

ويجيب نموذج العائد على حقوق الملكية الملّاك على سؤال مهمّ وهو:

ما هي نسبة الأرباح التي يحقّقها استثمار دينار واحد في البنك لكلّ مساهم.

و بالاعتماد على مؤشرات العائد و المخاطرة يمكن تلخيص هذا النموذج في الشكل الآتي:

الشكل (1): نموذج العائد على حقوق الملكية:

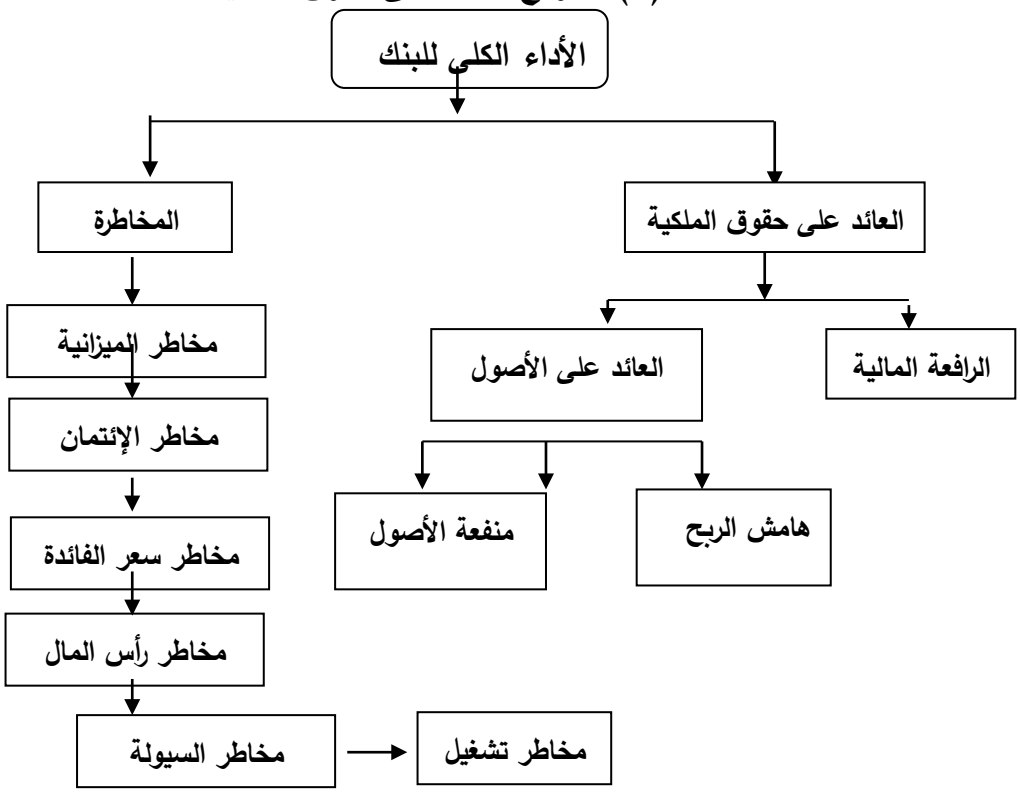

المصدر:طارق عبد العال حماد،تقييم أداء البنوك التجارية– تحليل العائد و المخاطرة،مرجع سبق ذكره ,ص79.

الجدول رقم(1): يوضح أهم مؤشرات قياس ربحية البنك التجاري

المؤشر	العلاقة	المدلول
العائد على حق الملكية(ROE)	الربح الصافي / أموال الملكية	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية.
العائد على الأصول (ROA)	الربح الصافي / الموجودات	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة.
الرافعة المالية (EM)	الموجودات / حقوق الملكية	وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية ,كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة.
هامش الربح (P M)	الربح الصافي / صافي الفوائد المحصلة	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.
منفعة الأصول (A U)	رقم الاعمال / الموجودات	تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول.
معدل العائد على الودائع	نتيجة الدورة الصافية / اجمالي الودائع	مدى قدرة البنك في توليد أرباحه من أنواع الودائع، التي استطاع الحصول عليها
القوة الإيرادية للموارد المتاحة	الفوائدالمستحقة + صافي الربح قبل الضريبة / الخصوم	الأرباح المتولدة للموارد المتاحة المتمثلة في الودائع وحقوق الملكية
الهامش الحدي للفوائد	الفوائد المكتسبة / الفوائد المستحقة	عدد المرات التي تغطي فيها الفوائد المكتسبة، الفوائد المستحقة عليه من العائد الذي يحققه من استثماراته

2.4. نسب السيولة: تعتبر السيولة التي يجب أن يحتفظ بها البنك مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة البنوك، فزيادة السيولة تعني أن يضحي بأموال كان من الممكن تحقيقها، وفي الحالة العكسية أي إذا نقصت السيولة قد يتوقف البنك عن الدفع ويذهب به الأمر إلى الإفلاس .

وتُهِم هذه النسب العديد من الأطراف ذوي العلاقة المباشرة بالبنك التجاري، ونعني بذلك كلا من المودعين والمقترضين والإدارة العامة والمستثمرين .ونظرا للأهمية الحيوية لتوفر السيولة وضع البنك المركزي بعض الضمانات المتمثلة في تحديد نسب معينة تلتزم بها البنوك التجارية، ومن أهمها:

- **نسبة الاحتياطي القانوني** : تفرض بعض التشريعات على البنوك التجارية الاحتفاظ بأموالها بنسبة محددة لدى البنك المركزي، فوفقا لقانون النقد والقرض رقم 10/90في مادته 93 يحق للبنك المركزي الجزائري أن يفرض على البنوك الأخرى لتودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا

ينتجها، احتياطيا يحسب على بعض أنواع هذه التوظيفات بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية، ويدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، حيث لا يمكن مبدئيا أن يتجاوز 28%، إلا أنه يجوز للبنك المركزي تحديد نسبة أعلى في حالة الضرورة .

و يمكن رصد أهم نسب السيولة في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): يوضح أهم مؤشرات قياس نسب السيولة

المؤشر	العلاقة	المدلول
نسبة الاحتياطي القانوني	رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي / الودائع + التزامات أخرى	موقف البنك المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير المعتادة للمودعين بشكل خاص
نسبة الرصيد النقدي	النقدية[1]/الودائع بأنواعها الثلاثة+شيكات وحوالات مستحقة الدفع+مستحقات البنوك (النقدية لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري) / (الودائع + التزامات أخرى)	مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته من خلال أصوله النقدية، أي كفاية الأصول النقدية لدى المصرف لسداد الودائع والمستحق للبنوك
نسبة السيولة القانونية	أرصدة نقدية +أصول شبه نقدية*/ مجموع الودائع لدى البنك	لمدى قدرة أو كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية الجارية
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	النقدية + المستحق على البنوك / إجمالي الأصول (النقدية لدى البنك المركزي + السيولة لدى البنك التجاري + الاصول شديدة السيولة) / (الودائع + التزامات أخرى)	يستطيع البنك معرفة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي أصوله، حيث تحدد هذه النسبة سابقا، فإذا نقصت هذه النسبة عن معدلاتها النمطية فتؤدي بالبنك إلى مواجهة عدد من المخاطر، والعكس عند زيادة هذه النسبة، تؤدي إلى التقليل من العائد النهائي للبنك.
نسبة الودائع الجارية إلى مجموع الودائع	إجمالي الودائع الجارية/ مجموع الودائع	تفيد البنك في تحديد احتياطاته، من النقدية السائدة بالنظر إلى حجم الودائع الجارية، باعتبارها كثيرة التقلب والسحب، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة إلى الأرصدة السائلة والعكس صحيح

[1] النقدية هي النقدية الحاضرة بخزينة البنك المعني + الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي +أرصدة سائلة أخرى

* أرصدة نقدية، أرصدة لدى البنك المركزي، مستحق على البنوك ، شيكات وحوالات وكبونات وأوراق مالية وعملات أجنبية تحت التحصيل، أوراق حكومية، أذونات على خزانة الدولة، أوراق تجارية عادية مخصومة، ذهب، على أن يخصم منها القروض المقدمة للبنك بضمان الأصول السابقة، فنحصل على صافي قيمة الأصول النقدية وشبه النقدية

أما مقام المعادلة فيتمثل في الودائع، شيكات و الحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع، المستحق للبنوك الأخرى، القيمة غير المغطاة نقدا من خطابات الضمان المصدرة .

3.4. نسب توظيف الأموال

تستخدم البنوك عدة معدلات لقياس مدى توظيف واستثمار أموال البنك، حيث أن استثمار هذه الأموال أفضل من تركها جامدة في الخزينة، وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع والأموال، لذا تستخدم عدة نسب لقياس ملائمة توظيف الأموال وهي كم يلي:

الجدول رقم(03): يوضح أهم مؤشرات قياس نسب التوظيف

المؤشر	العلاقة	المدلول
معدل توظيف الودائع	القروض + الأوراق المالية / مجموع الودائع	مدى كفاءة البنك في توظيف ودائعه في استثمارات تتولد عنها عوائد، وترجع أهمية قياسه إلى أن الودائع تدفع عنها فوائد وما لم تستغل استغلالا فعالا، فسيكون لذلك آثارا غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة ،ويفيد هذا المعدل في معرفة سياسة البنك هل هي توسعية أو انكماشية
معدل توظيف الموارد التقليدية	القروض +الأوراق المالية / الودائع + حق لملكية	علاقة الاستثمارات المالية بمصادر التمويل، أي مدى قدرة وكفاءة البنك في توظيف موارده المالية[1].
نسبة كل من القروض إلى إجمالي الودائع	نسبة القروض / إجمالي الودائع	تسمى بمعدل إقراض الودائع، مدى استخدام الودائع في عملية الإقراض، وتعتبر هذه النسبة من أهم النسب لقياس درجة توظيف البنك لودائعه في القروض باعتبارها المصدر الرئيسي للربح[2]
نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى إجمالي الودائع	نسبة الاستثمار في الأوراق المالية / إجمالي الودائع	لا تستخدم هذه النسبة في الدول النامية بسبب انخفاض العائد المتولد منها مقارنة مع القروض، غياب الوعي البنكي للتعامل بالأوراق المالية وزيادة المخاطر المتعلقة بها أو غياب الأسواق المالية.

[1] معدل توظيف الموارد المتاحة وذلك بإضافة الأموال المقترحة إلى مقام النسبة، وتسمى المعدلات الثلاثة السابقة بمعدل توظيف الموارد المالية.
[2] تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن لا يتعدى هذا المعدل نسبة 70%

4.4. نسب ملاءمة رأس المال:

يلعب رأس المال دورا هاما في تحقيق الأمان للمودعين، وتظهر هذه الأهمية بسبب تعرض البنوك التجارية إلى مخاطر الرفع المالي، والتي تؤدي بالبنوك إلى خسائر تلتهم رأس ماله وقد يمتد إلى أموال المودعين . ولهذا وضعت العديد من النسب تسمى نسب ملاءمة رأس المال لتوفير الأمان للمودعين وللبنك نفسه، لأن هذا الأخير يتعرض لمخاطر عديدة من جراء استخدام أمواله، لهذا يرتبط حجم رأس المال البنك بقدر هذه المخاطر، وأهم هذه النسب ما يلي:

الجدول رقم(04): يوضح أهم مؤشرات قياس نسب ملاءة راس المال

المؤشر	العلاقة	المدلول
حقوق الملكية إلى مجموع الأصول	حقوق الملكية / مجموع الأصول	مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية في تمويله لأصوله المختلفة[1]
نسبة قدرة البنك على رد الودائع من حق الملكية	حق الملكية /إجمالي الودائع	معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل، وإبعاد المخاطر التي قد يتعرض لها كل من المساهمين والمودعين، وتعد كهامش أمان للمودعين، ويجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال لمواجهة هذه المخاطر، والمعدل المقبول عالميا والمستخدم كثيرا هو 10%
نسبة حق الملكية للأصول الخطرة	حقوق الملكية / الأصول الخطرة	الأصول الخطرة هي كافة الأصول مطروحا منها الأرصدة النقدية والشبه نقدية كالاحتياطي القانوني والثانوي، وكذا الأوراق المالية الحكومية، أي هي تلك الأصول التي قد يتعرض البنك فيها إلى خسائر من جراء بيعها مثل الأسهم والسندات غير الحكومية[2]
نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمار في الأوراق المالية	حقوق الملكية /الاستثمار في الأوراق المالية.	مدى كفاءة البنك في كواجهة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، أنها تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق
نسبة حقوق الملكية إلى القروض	قروض بدون ضمان عيني/ حق الملكية	قدرة البنك على تغطية الخسائر الناتجة عن قيامه بمنح قروض، نسبية المخاطرة فيها عالية من الأموال المملوكة[3]

[1] ويجب على البنك التجاري المحافظة على ثبات هذه النسبة، وعدم انخفاضها عن السنوات السابقة، وأيضا مراعاة ما يقرره البنك المركزي في هذه النسبة .و من عيوب هذه النسبة، تعارضها مع مصالح الملاك، لأن زيادتها تؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على حق الملكية

[2] حددت لجنة بازل هذه النسبة بأنه يجب أن لا تقل عن 8%

[3] لم تدخل في هذه النسبة القروض بضمان عيني لأنها ليست بحاجة إلى هامش أمان.

مما سبق نلاحظ أن مجموع هذه النسب تقابل أهداف البنك المتمثلة في الربحية والسيولة والأمان، حيث لا يمكن أن نتصور أن المصرف يستطيع أن يحقق المستوى المطلوب من الربحية مع توفير السيولة والأمان أثناء ممارسة نشاطه، ما لم يضمن وفاء الزبائن والمتعاملين معه، وخلق القناعة لديهم بأنه البنك الأفضل على أساس نوع الخدمات المقدمة وسرعتها وحسن الاستقبال وقلة التكلفة .فلهذا لا يمكن الفصل بين هذه النسب، وقد تم تقسيمها نظريا وهذا لإيضاح وإيصال الفكرة بصورة مبسطة وتسهيل عملية استيعابها.

5.4. مؤشرات قياس المخاطر البنكية:

السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها ، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض هذه التعاريف كما يلي:

حسب هذا التعريف أن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية، وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه.

تقسيم المخاطر إلى صنفين أساسيين هما:

1.2. التصنيف الأول: يتضمن هذا الصنف على نوعين من المخاطر و هما: المخاطرة النظامية " العامة "، و المخاطرة غير النظامية " الخاصة ".

1.1.2. المخاطرة النظامية: (RISQUE SYSTEMATIQUE) فهي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات"[1]، تعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تأثر على السوق مصدر المخاطرة النظامية حيث لا يتم القضاء على المخاطرة النظامية بالتنويع، لأنها تمس الاقتصاد الوطني ككل، وهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل. ولا يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو حصرها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها.

2.1.2. المخاطرة غير نظامية: (RISQUE NON SYSTEMATIQUE) وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية

[1] محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ، ص: 322

معينة، فالتغيرات مثل إضراب العمال والأخطاء الإدارية والحملات الإعلانية وتغير أذواق المستهلكين و الدعاوى القضائية، تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظم مستقلا عن العوامل المؤثرة على الصناعات و الأسواق والأوراق المالية الأخرى. وهي المخاطر التي تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال، يكون للإدارة ومتخذي القرار قدرة في تحديدها وحصرها والتخلص من آثارها من خلال التنويع.

2.2. **التصنيف الثاني:** تتعرض البنوك إلى نوعين رئيسين من المخاطر هما: المخاطر المالية و مخاطر العمليات (التشغيل)

1.2.2. **المخاطر المالية :**

تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

- **المخاطر الائتمانية(القروض)** (Risque de credit)
  - خطر المدين و الذي يقسم بدوره إلى نوعين (عدم التسديد، التجميد أو عدم التحريك)؛
  - خطر سعر الفائدة؛
  - خطر سعر الصرف؛
  - خطر الدولة ؛
  - خطر خارج الميزانية (le risque de hors bilan) .
- **مخاطر السوقية**
  - مخاطر سعر الفائدة
  - مخاطر السيولة
  - أسعار الصرف
- **مخاطر السمعة**
- **مخاطر العمليات**
  - الاحتيال المالي والاختلاس
  - المخاطر المهنية

بعد التعرض لمفهوم المخاطرة وتصنيفاتها وما هي أهم المخاطر البنكية نأتي إلى طرق قياس وضبط المخاطر البنكية، وفيما يلي عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية:

الجدول رقم(05): يوضح أهم مؤشرات قياس نسب المخاطر المصرفية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض -مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة -القروض غير المسددة/إجمالي الخسائر – خسائر القروض/إجمالي الخسائر
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	-المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية –إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	-إجمالي الأصول / عدد العاملين -مصروفات العمالة / عدد العاملين
مخاطر رأس المال	-حقوق المساهمين / إجمالي الأصول -الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة -القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر(أفراد– إدارات– شركات– بنوك)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص: 239.